TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/45/SC.2/L.1/Add.1
21 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والأربعون
جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
البند ٦ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد بيتر هافليك (الجمهورية التشيكية)

البند ٦ من جدول الأعمال (تابع)

المتكلمون:

كينيا	كوبا
الولايات المتحدة	الصين
اليابان	نيجيريا
النمسا (عن الاتحاد الأوروبي)	إثيوبيا
النرويج	السنغال

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود - والتي ينبغي تقديمها بالانكليزية أو بالفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الآفاق المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- قال ممثل كينيا إن الحاجة ماسة إلى الاستثمار في أفريقيا وأنه يتعين زيادة معدلات الاستثمار المحلية. فقد أدى نقص الاستثمار إلى صعوبات في توفير البنية الأساسية الاجتماعية والمادية التي تسببت بدورها في أن تظل الإنتاجية منخفضة. ومن المهم الاعتراف بالتكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وينبغي أن يعمل الاستثمار الأجنبي كمصدر مكمِّل للاستثمار. وبهذه الطريقة يمكن ضمان قدر أكبر من الاستقرار والاستدامة في نمط الاستثمار.

٢- وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة حاجة إلى تدعيم القدرة التوريدية لأفريقيا. ويتعين تركيز الجهود على تحسين القدرة التوريدية الزراعية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي. ومتابعة لهذا الهدف، من المهم أن تؤخذ الظروف المحلية المحددة في الاعتبار. وينبغي، في مشاريع التنمية وأنشطة التعاون التقني، الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد البشرية والمادية المتاحة محلياً.

٣- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن أمانة الأونكتاد قدمت تحليلاً ثاقباً وشاملاً للتحديات التي تواجه أفريقيا. وفي حين توجد علامات تشير إلى حدوث انتعاش اقتصادي منذ عام ١٩٩٤، فإن هذا ليس وقت ركون أفريقيا إلى أمجادها. فمعدلات الفقر في أفريقيا ما زالت مرتفعة جداً، وما زالت مؤشرات التنمية البشرية غير مقبولة. وفضلاً عن ذلك، فإن مستويات الاستثمار والإنتاجية في كل من الزراعة والصناعة منخفضة إلى حد غير مقبول. ومما يثبط العزم أن ٧٠ في المائة من الثروة الأفريقية المملوكة ملكية خاصة، باستثناء الأرض، موجودة خارج القارة الأفريقية. وعليه فإن التحدي الرئيسي في مجال السياسة العامة في كثير من البلدان يتمثل في تهيئة مناخ موال للاستثمار، تعززه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحسن الإدارة. وثمة حاجة إلى إيلاء الأولوية القصوى للاستثمار في الموارد البشرية الأساسية.

٤- ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد لتوسيع الفرص الاقتصادية لكل الأفارقة. وعن طريق "الشراكة من أجل النمو الاقتصادي وإتاحة الفرص في أفريقيا"، تحاول الولايات المتحدة أن تساعد على توسيع روابطها التجارية والاستثمارية مع أفريقيا من أجل تدعيم التنمية المحلية في مجال نشاط الأعمال وتقوية الهياكل الأساسية للنقل.

٥- وفي مجال تخفيف عبء الديون، أيدت الولايات المتحدة تسديد الدين التساهلي الثنائي على الحكومات المؤهلة، وإعادة برمجة حصائل العملات المحلية من برامج مساعدة السلع الأساسية تشجيعاً للتنمية البشرية والإصلاح الزراعي.

٦- وقال ممثل اليابان إن بلده واصل في الأعوام الأخيرة توفير قروض المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد على المليار دولار سنوياً فضلاً عن تقديم معونة كبيرة تخفيفاً لعبء الديون، وتعاونت مع أفريقيا في مجال تنمية الموارد البشرية بأشكال شتى.

٧- وقامت اليابان برعاية "مؤتمر الأونكتاد الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في منظور مقارن" الذي استضافته موريشيوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعد عقد مؤتمرات مماثلة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية الذي شاركت في تنظيمه اليابان والأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتم بعد ذلك إدراج مفاهيم الملكية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء والشراكة مع المجتمع الدولي، التي تم تأكيدها في المؤتمر، في "استراتيجية شراكة التنمية" التي اعتمدتها لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقدمت بلدان مجموعة الـ ٧ التزاماً قوياً بهذه المفاهيم في قمة ليون عام ١٩٩٦ وبترجمتها إلى عمل محسوس في قمتي دينفر وبرمنغهام في ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي.

٨- كما تشارك اليابان والأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وسوف يتناول هذا المؤتمر قضايا واسعة شتى في مجالات التعليم والصحة وتطوير القطاع الخاص، والزراعة وحسن الإدارة، والإدارة البيئية. وسيضع المؤتمر برنامج عمل للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية.

٩- وقد أسهمت الأزمة المالية الآسيوية في تعقيد شتى الصعاب التي واجهت البلدان الأفريقية في الأعوام الأخيرة. لكن بالنظر إلى ثراء أفريقيا في الموارد الطبيعية والبشرية، فإن مستقبلها ليس مظلماً. إن الجيل الجديد الصاعد من القادة الأفارقة الأكفاء ملتزم ليس فقط بقضية الديمقراطية أو المصالحة الوطنية بل يلتزم أيضاً ببناء الأمة ورفع المستويات المعيشية لمواطني بلدانهم.

١٠- وتحدث ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن بحث الأونكتاد لمشاكل التنمية في أفريقيا يجيء في الوقت المناسب حين يتصادف التفاؤل المتزايد بشأن الآفاق الاقتصادية المرتقبة للمنطقة مع ازدياد التشاؤم بشأن الأحوال الاقتصادية العالمية. ولذلك فإن السؤال الأساسي هو كيف يمكن دعم الانتعاش الأخير في الاقتصادات الأفريقية في مواجهة بيئة خارجية متدهورة ارتبطت بالفوضى المالية الأخيرة. إن "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" يقدم بعض الاقتراحات المفيدة في مجال بناء القدرات المحلية. غير أن اقتراحات التقرير في مجالات أخرى تسير في الاتجاه الخطأ.

١١- ويتعين شرح الأداء الفقير السابق في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لأسباب داخلية وخارجية معاً. وقد شجعت التغيرات الأخيرة المؤسسية وفي مجال السياسة العامة على تهيئة بيئة للمشاريع، ودعمت ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وعززت القدرة التوريدية والتنافسية. إن تأكيد التقرير على خلق "حالة إنمائية" للاقتصادات الأفريقية يشكل إطاراً مفيداً لمواصلة تحسين القدرات المحلية. إن سياسات هذه الحالة الإنمائية ينبغي أن تكون بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، وينبغي أن يسود الإنصاف وحكم القانون.

١٢- وينبغي أن تركز هذه السياسات بصفة خاصة على تشجيع عمل الأسواق بكفاءة وعدالة. وفي جوانب معينة، فإن دعوة التقرير إلى العودة إلى سياسات مثل مراقبة أسعار الفائدة وإجراء تغييرات تقديرية في بيئة نشاط الأعمال ليست مناسبة ومن شأنها أن تؤدي إلى إحجام البلدان الأفريقية عن تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

١٣- وينبغي أن يشمل بناء القدرات القدرة على الإشراف على القطاع المالي وتنظيمه، وعدم تشجيع الإقراض غير المسؤول، وتعزيز انضباط الائتمان وبناء ثقة المدخرين في الوسطاء الماليين. ومع ذلك، فإن دعوة التقرير إلى فرض شروط صارمة مسبقة على تحرير حساب رأس المال قد يؤدي إلى عدم تشجيع تدفقات الاستثمار على البلدان الأفريقية.

١٤- لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر ضار على الاقتصادات الأفريقية عن طريق تدني أسعار السلع الأساسية. وهذا جعل من الأصعب جذب الاستثمار إلى إنتاج السلع الأساسية، ومن ثم أعاق الآفاق المرتقبة للنمو على المدى الوسيط. ولذلك فإن ثمة حاجة إلى المساعدة التقنية لتجاوز الأزمة.

١٥- لقد سبق منح تخفيف كبير لعبء الديون إلى عدد من البلدان. وقد مهدت شروط نابولي ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الطريق أمام خفض كبير في الديون وكان ذلك متسقاً مع اتباع سياسات سليمة. وسيتم على أفضل نحو متابعة التحسينات على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية الدائنة لمعظم الدين الخارجي المستحق.

١٦- وقال ممثل النرويج إن على الحكومات الأفريقية أن تضطلع بدور ريادي في توفير الشروط المسبقة لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة. وتشمل هذه الشروط تحقيق السلام والاستقرار السياسي، وانتهاج سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الجيد، والعلانية والشفافية. واستدرك قائلا إن السياسات السليمة على الصعيد الوطني ليست كافية وحدها لتعزيز النمو والتنمية المطردين.

١٧- وأضاف قائلا إن مواصلة إدماج الاقتصادات الأفريقية في النظام التجاري العالمي ينبغي أن تكون من بين الأولويات الدولية. كما أن الوصول إلى الأسواق مسألة في غاية الأهمية. وعلى الرغم من بعض الاتجاهات المبشرة بالخير فمن الواضح أن معظم البلدان الأفريقية لم تتمكن حتى الآن من الاستفادة بما فيه الكفاية من العولمة. وأكد أن واحد من أهم العوائق التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا هو عبء الديون الثقيل. ولذلك لا بد من بذل جهود دولية لتخفيف عبء الديون. وقال إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي الخطة الأبعد أثرا من بين الخطط المتخذة لإلغاء الديون، ولكن ثمة مجال لتحسينها، وذلك بتوسيع نطاقها لتشمل مزيدا من البلدان، وبالتعجيل في تطبيق الآلية، وإيلاء القضايا الاجتماعية أولوية أكبر.

١٨- وأشار إلى قضية أساسية أخرى هي ضرورة تنشيط البلدان الأفريقية للقطاع الخاص. فعلى السلطات المحلية والوكالات المانحة أن تتعاون مع القطاع الخاص من أجل تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة. ولذلك، لا بد من إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

١٩- وأشار إلى قطاع الزراعة فقال إنه لمن الضروري تكييف السياسات العملية مع السياق الخاص لكل بلد. ومن شأن توطيد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أن ينشط التجارة ويعزز النمو والتنمية. وقال إن على البلدان المتقدمة والنامية أن تقطع التزاما متبادلا بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

٢٠- وقال ممثل كوبا إن الديون الخارجية المتعذر سدادها، والآثار المترتبة على تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية وتراجع أسعار السلع الأساسية تشل الاقتصادات الأفريقية وغيرها من الاقتصادات النامية. وأكد أن لا سبيل إلى تلبية الاحتياجات الضخمة من حيث البنية الأساسية والموارد المالية والبشرية إلا في إطار تعزيز دور الدولة في التنمية. ورأى أن تطوير المؤسسات واتخاذ جانب الحذر في تحرير السوق هما مبدآن هامان من مبادئ الاستراتيجيات الإنمائية ويتعين على البلدان الأفريقية الأخذ بهما، في حين أن على المجتمع الدولي أن يحافظ على المزايا الممنوحة لأشد البلدان فقرا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقال إن الأونكتاد يستطيع، بالتعاون مع منظمات أخرى، الاضطلاع بتقييم كامل لاستدامة الدين الخارجي لأفريقيا.

٢١- وأكد أن كوبا نفسها تعاني مشاكل اقتصادية حادة منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن لديها التزام تاريخي واضح بدعم التنمية في أفريقيا، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم. وحذر قائلا إن جهود ووعود المجتمع الدولي إذا ما أخفقت في تحقيق نتائج ملموسة فإن البؤس الأفريقي سيشكل تهديدا خطيرا، خاصة للبلدان المتقدمة.

٢٢- وقال ممثل الصين إن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته أفريقيا مؤخرا يبشر بالخير ولكن لا ينبغي أن يبعث على تفاؤل مفرط بشأن التنمية في الإقليم. فالنمو في معظم البلدان الأفريقية لا يزال بالغ الهشاشة، ومع أن بعض البلدان أحرزت معدلات نمو مرضية بلغت ٦ في المائة في السنوات الأخيرة فإن عليها أن تحافظ على هذه المعدلات سنوات طويلة كي تلحق بالركب.

٢٣- وأردف قائلا إنه لا يزال يتعين عمل الكثير من أجل التغلب على الصعوبات الداخلية وتوطيد أركان النمو الأفريقي. وأشار إلى عدم كفاية معدلات الادخار والاستثمار، وتخلف القطاع الزراعي، وانخفاض مستويات التصدير والتصنيع بالقياس إلى الأقاليم الأخرى. كما أن تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الديون الخارجية، والافتقار إلى الاستثمار الخارجي المباشر تمثل جميعها عوائق تحول دون الانتعاش المطرد في أفريقيا. وللتغلب على هذه المشاكل، لا بد للبلدان الأفريقية من مواصلة إصلاح اقتصادها الداخلي، إلا أن ذلك يستلزم دعما خارجيا. وقال إن المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية، يستطيع تقديم المساعدة عن طريق تهيئة بيئة خارجية مواتية وتوفير المعونة المالية والتقنية الفعالة، خاصة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٤- وأكد أن الصين، مع أنها بلد نام، ما برحت تزيد مساعدتها إلى أفريقيا. كما أن تجارتها مع الإقليم آخذة في التوسع، ولا يزال ثمة مجال كبير لزيادة التعاون الاقتصادي بين الصين والبلدان الأفريقية.

٢٥- وقال ممثل نيجيريا إن التحدي الذي يواجهه صانعو السياسة الأفريقية، والذي أبرزه "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"، هو تحويل الانتعاش الذي حدث مؤخرا إلى إقلاع اقتصادي قوي ومطرد. والتصدي لهذا التحدي يستلزم دعما كاملا ونشطا من المجتمع الدولي. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي العام في أفريقيا يتوقف بصفة أساسية على أداء القطاع الزراعي. وقد بينت تجربة الاقتصادات الأفريقية أن تحرير الزراعة ليس كافيا وحده لتحسين الأداء. فالمعوقات الهيكلية ومواطن الضعف المؤسسية لا تزال متغلغلة وهي تساهم في قصور رسملة الزراعة. كما أن صعوبة الوصول إلى الأسواق وتراجع أسعار السلع الأساسية زادا من المشاكل التي يواجهها المنتجون الزراعيون الأفارقة. وتشكل العوامل الهيكلية سببا آخر من أسباب ضعف أداء التجارة الأفريقية. وأكد أن أعظم تحد يواجهه صانعو السياسة في هذا المجال هو المعوقات التي تعترض سبيل توسيع القدرة الإنتاجية وتنويعها وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق للإنتاج المتزايد. واستصوب، على ضوء ما تقدم، اتباع نهج تدريجي لتحرير التجارة.

٢٦- وعزا بطء وتيرة التصنيع في أفريقيا إلى ضعف أداء القطاعين الزراعي والتجاري. ومما زاد الطين بلة انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا، واستمرار هروب رؤوس الأموال، وندرة منظمي المشاريع المحليين النشطين، وما تعانيه سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي من اضطرابات وتشوهات.

٢٧- وعلى ضوء هذه التحديات، قال إنه ينبغي التعمق في بحث الأفكار الواردة في "تقرير التجارة والتنمية" بشأن خيارات السياسات والاستراتيجيات الانتقائية، وينبغي اتخاذها أساسا لمراجعة "أصولية السوق".

٢٨- وقال ممثل إثيوبيا إنه على الرغم من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية لا يزال تهميش أفريقيا في سياق العولمة على أشده، كما تشهد على ذلك ضآلة نصيب أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وعزا ذلك إلى عدد من المعوقات التي تكبل قدرة البلدان الأفريقية على تعجيل وتيرة النمو والتنمية.

٢٩- وقال إن البيئة الخارجية، التي تشهد انخفاضا في أسعار الصادرات وتراجعا في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تسعف الانتعاش في أفريقيا. يضاف إلى ذلك أن عبء الديون الثقيل الذي ترزح تحته بلدان أفريقية عديدة أعاق الاستثمار في البنية العمرانية والاجتماعية وثبط تدفق رؤوس الأموال الخاصة. كما أن ارتفاع التعريفات الجمركية في الأسواق التصديرية الرئيسية أدى إلى تراجع فعالية الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في سبيل تنويع الصادرات والتصنيع.

٣٠- وأكد أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمثل نهجا أكثر شمولا إزاء حل أزمة الديون في بلدان أفريقيا وغيرها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه ينبغي التعجيل في تنفيذها وتخفيف المعايير المفروضة للاستفادة منها. وقال إن الاقتراح الداعي إلى قيام فريق خبراء مستقل ومخصص بإجراء تقييم شامل لاستدامة الدين الأفريقي هو اقتراح يستحق دراسة جادة.

٣١- ودعا المجتمع الدولي إلى القيام حالا بسد الفجوة القائمة بين الالتزامات الواردة في "برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية أفريقيا" وبين تنفيذها على أرض الواقع.

٣٢- وقال ممثل السنغال إن عام ١٩٩٧ أثار ارتياحا عاما للتقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو الاستقرار الاقتصادي والديمقراطية وسيادة القانون، وهي جميعا عوامل هامة في تهيئة بيئة مواتية للتنمية. وأشار إلى أن "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" حذر من مغبة توقف الانتعاش الأفريقي في مرحلة مبكرة. وسلم بأن برامج التكيف الهيكلي أدت إلى تحسن التوازن في الاقتصاد الكلي ولكن ذلك تم لقاء تضحيات كبيرة وإضعاف دور الدولة. وغدا واضحا أن للدولة وظائف هامة تؤديها في مجال التنمية، ويتعين أن تستعيد دورها كاملا. ولكنه أكد أن السياسات المحلية لا يمكن أن تنجح ما لم يُقلب الاتجاه الراهن نحو تخفيض المساعدة الإنمائية وما لم تُحل مشكلة الديون. وهذا أمر اعترف به، مثلا، الرئيس كلينتون. ودعا إلى تأييد تحليل الأونكتاد، وخاصة الاقتراح الداعي إلى إقامة لجنة مستقلة لتقييم استدامة الدين الخارجي الأفريقي. واستدرك قائلا إن حل مشكلة الديون لن تقدم فائدة تذكر في الأجل الطويل ما لم تقترن بانفتاح أسواق البلدان المتقدمة.

٣٣- ودعا إلى توطيد الخطط القائمة للتكامل التجاري الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا. وقال إن الاقتصادات الأفريقية تعاني بوجه خاص نقص الموارد البشرية، لا سيما في ميدان التجارة الدولية؛ وأكد أن السنغال تعد من جانبها اقتراحا جديدا في هذا الصدد. وأخيرا، قال إن الأنظار لئن كانت متجهة الآن إلى الأونكتاد العاشر فإن الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لا تزال تنتظر التمويل الذي وعد بتقديمه الاتحاد الأوروبي في الأونكتاد العاشر من أجل تنفيذ برنامج يرمي إلى إدماج أعضاء الجماعة في النظام التجاري العالمي.

- - - - -